

رؤية اقتصادية عن الجدل في مسألة حذف الاصفار من العملة العراقية

أ.م.د. عامر عمران المعموري

د.كاظم سعد الاعرجي

د. محمد ناجي الزبيدي

كلية الادارة والاقتصاد /جامعة كربلاء

المقدمة:

ورث النظام الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تركة ثقيلة من الاختلالات والمشاكل الاقتصادية بسبب (عدم العقلانية في التصرف بالموارد ومغامرات عسكرية غير محسوبة التهمت معظم الموارد) ، والتي من بينها وجود كتلة نقدية كبيرة لا تنسجم مع الواقع الاقتصادي ولاتتناغم مع ما يحصل في القطاع الإنتاجي ، والتي أسهمت في تغذية الضغوط التضخمية وعمقت من الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها هذا الاقتصاد ، وسببت ارباكاً في التعاملات الاقتصادية في إدارة العملة . وانسجاماً مع منح البنك المركزي الاستقلالية في عام ٢٠٠٤ ، بدأت السلطة النقدية بتبني خطوات جادة نحو الإصلاح النقدي في العراق بوصفه ضرورة للإصلاح الاقتصادي . وفي هذا الاتجاه طرح البنك فكرة حذف ثلاثة اصفار من العملة العراقية ، والتي تعد احدى الخطوات المهمة باتجاه تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق . وأصبحت فكرة حذف الاصفار موضع جدل بين مؤيد ومعارض عن تنفيذه والآثار والانعكاسات المترتبة على ذلك في ظل الظروف التي يواجهها الاقتصاد العراقي . ، وكل قد القى حجته في الاتجاه الذي يراه ، ولأجل الوقوف على حقيقة هذا الجدل عن هذه المسألة وللخروج برأي يضع المصلحة الاقتصادية الوطنية في أولويات هذا الإجراء جاء هذا البحث .

مشكلة البحث:

ورث النظام الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ كتلة نقدية كبيرة والتي جاءت لمجاراة معدلات التضخم التي شهدها الاقتصاد العراقي لاسيما خلال مرحلة العقوبات الاقتصادية خلال تسعينيات القرن الماضي ، إذ كانت هذه الكتلة الكبيرة لا تنسجم مع الواقع الاقتصادي في العراق و نجم عنها العديد من الآثار السلبية ألفت بضلالها على المشهد الاقتصادي ، إذ مثلت حجر عثرة أمام سياسة الإصلاح الاقتصادي في العراق .

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ((ان ظاهرة التضخم في العراق ليست ظاهرة نقدية بل ظاهرة مركبة لمزيج من الأسباب لذا فان الارتكان الى الحلول النقدية عن طريق حذف الاصفار من العملة لا يوضع حدا لهذه الظاهرة ، لكن مسألة حذف الاصفار تعد ضرورة لإصلاح وإدارة العملة العراقية عند اختيار التوقيت المناسب والذي يتطلب استقرار امني وسياسي واقتصادي)).

هدف البحث:

يهدف البحث الى دراسة مقترح حذف ثلاثة أصفار من العملة العراقية من خلال الاطلاع على الآراء المختلفة في هذا الجانب ، بغية التعرف على انعكاسات هذا الأجراء على الواقع الاقتصادي .

هيكلية البحث:

لتحقيق هدف البحث تم تقسيمه الى الآتي:

أولاً : تاريخ إصدار العملة العراقية .

ثانياً : تطور ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي

ثالثاً : اتجاهات الجدل في مسألة حذف الاصفار

رابعاً: رأي البنك المركزي العراقي

خامساً : ما ينبغي ان يكون

أولاً : تاريخ إصدار العملة العراقية .

ان الحديث عن العملة العراقية واسع وكبير وهو مرتبط بالظروف السياسية غير المستقرة التي مر بها العراق والتي أدت الى دخول العملات الأجنبية المتمثلة بسياسة البلد المحتل ، فعندما كان العراق تحت السيطرة العثمانية كان (المجيدي) هو العملة المتداولة في العراق واستمر التعامل بهذه العملة حتى دخول الانجليز عام 1917 وانتزاع البلد من السيطرة العثمانية ، اذ ادخل الانجليز (الروبية الهندية) كعملة بديلة في التعامل والتداول وجرت العادة بان العملة الجديدة تطرد العملة القديمة ويرجع السبب في جعل التداول ب (الروبية) الهندية بدل (الباون) الانجليزي الى ان معظم أفراد القوات الانجليزية المحتلة هم من الهنود إضافة الى ان الهند كانت مستعمرة بريطانية، وظل استخدام هذه العملة متداولاً حتى عام 1921 . وبعد ذلك بما يقارب عشر سنوات اي في عام 1931 تم إصدار عملة عراقية جيدة ورقية تتمثل بالدينار العراقي الذي يتكون من (ألف فلس) ، وكان وجه العملة مكتوباً باللغة العربية وظهرها مكتوباً باللغة الانجليزية لكونها كانت عملة قابلة للتصريف في اي مكان في العالم ، وبجانب هذه العملة الورقية كانت هناك مسكوكات نقدية ، وقد تم طبع الاوراق النقدية الورقية وضرب المسكوكات النقدية المعدنية في بريطانيا (1) . واستمر تداول الروبية الهندية الى جانب العملات العراقية حتى عام 1932 حيث صدر امر بايقاف تداولها والاقتصار في التداول على العملة العراقية .

وفي عام 1941 وفي خضم اشتعال الحرب العالمية الثانية ، ظهرت حاجة في التداول لمزيد من العملات الورقية ، نظراً لانشغال بريطانيا بشدة في هذه الحرب ، فلم يتسنى طبع المزيد من العملات فيها فتقرر طبعها في الهند التي كانت بعيدة عن مسرح العمليات الحربية ، وكانت العملة الورقية المطبوعة في الهند عام 1941 من فئتين هما ربع دينار ودينار واحد .

وفي عام 1947 أسس المصرف الوطني العراقي الذي أصبح مسؤولاً عن كل شؤون العملة في العراق ، وفي عام 1950 صدرت عملة ورقية عراقية تحمل صورة الملك فيصل الثاني . وفي عام 1956 غير اسم المصرف الوطني العراقي الى اسم البنك المركزي العراقي وتم إصدار عملة ورقية جديدة تحمل اسم البنك المركزي العراقي فضلاً عن إصدار مسكوكات معدنية .

وفي 1958 تم إسقاط النظام الملكي في العراق ، وفي عام 1959 تم إصدار عملة جديدة للدولة وسحب وإتلاف الأوراق النقدية والمسكوكات القديمة وأصبحت العملة الجديدة هي الوحيدة في العراق وكانت في ذلك الوقت تساوي 3.3 دولار أمريكي (٢).

ومع بداية الثمانينات من القرن الماضي ، بدأ ظهور عملة معدنية حلت محل الفئات الورقية الصغيرة فظهرت (250) فلساً مقابل الربع دينار و (500) فلس مقابل النصف دينار و (1000) فلس مقابل الدينار. ومع تدهور الأحوال السياسية وهبوط معدل الصرف للدينار مقابل الدولار أقدمت الحكومة على طبع فئة جديدة تحمل رقم (250) ديناراً تم طبعها في روسيا .

وبعد نشوب الحرب العراقية الإيرانية ، بدأ الدينار يفقد من قيمته في سوق العملات إذ وصلت قيمته عند نهاية الحرب في عام 1988 الى ما يعادل (25) سنتاً أمريكياً اي ان كل (دولار) أمريكي يعادل (4) دناتير عراقية .

وفي عام 1990 حصل تطور في السياسة العراقية التي بظلاله على الوضع الاقتصادي عموماً والعملية خصوصاً وذلك بفرض (العقوبات الاقتصادية) من قبل أمريكا وحلفائها بسبب غزو الكويت مما أدى الى اختفاء العملة الأصلية بكل فئاتها اي عدم القدرة على إصدار الدينار العراقي الذي كان يطبع في مطابع سويسرا ، فبدأت الحكومة آنذاك بإتباع سياسة التوسع بالإئتمان المحلي من خلال طبع الدينار في المطابع العراقية التي كانت تفتقر الى التكنولوجيا اللازمة لطبع العملات بمواصفات جيدة الأمر الذي أدى الى انتشار عمليات التزوير للعملة فضلاعن الانهيار الشديد في قيمة العملة اي انخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار حتى وصل عام 1995 الى (3000) دينار مقابل الدولار مما أدى الى ظهور كميات كبيرة من العملة المطبوعة محلياً والتي كانت في أكثر الأحيان لاتعد بل توزن في موازين السلع .

وبدأت العملات النقدية الصغيرة بالاختفاء ولاسيما المعدنية منها وأصبحت العملة تبدأ من (25) ديناراً و (1000) دينار و (25000) دينار بعد أن كانت (5) فلوس و (25) فلساً و (250) فلساً و (500) فلس . واستمر طبع هذه العملات محلياً ، وفي عام 2002 تم إصدار فئة جديدة هي ورقة (10000) دينار لمجاراة التضخم الجامح.

وبعد دخول قوات الاحتلال و وانهيار النظام السياسي في العراق في (9) نيسان عام 2003 وتشكيل الحكومة العراقية الجديدة وعلى الرغم من الظروف الصعبة إلا أن مؤشرات الاقتصاد العراقي بدأت تتحسن وبدأت العملة تستعيد شيء من عافيتها إذ أصدرت سلطة الائتلاف الدينار العراقي الجديد في 15 / 9 / 2003 إذ طبعت العملات الجديدة في بريطانيا وبمواصفات جيدة وصعبة التزوير .

وفي عام 2004 اعتمد على قانون البنك المركزي المرقم 73 لسنة 2004 والذي يقضي بطبع العملة العراقية بعملة جديدة والاعتماد على الدينار المهوري من حيث الشكل وتغيير الفئة لتنسجم مع ما يقابله من العملة المطبوعة محلياً إذ اعتمد شكل ربع الدينار ليصبح (250) ديناراً والنصف يصبح (500) دينار والدينار يصبح (1000) دينار وهكذا استحداث فئة جديدة هي (25000) دينار لامتصاص التضخم الهائل في النقد واستمر التعامل مع هذه العملة الى يومنا هذا ، ومنذ ذلك الحين بدأ الدينار يستعيد قوته امام الدولار إذ وصل الى أن الدولار الأمريكي يساوي (1200) فلس .

والكلام عن نية الحكومة بحذف ثلاثة أصفار من الدينار العراقي كي يصل الى مستويات متقاربة مع اسعار صرف العملات الأجنبية ، اي ان رفع الازهار من الدينار العراقي يصبح كل (100) دولار امريكي = 120 ديناراً وهو ملائم جداً لمثل هذه المرحلة على ان تقوم الحكومة بمكافحة التضخم وابقائه عند مستوياته المعقولة ، وان السعي لاصدار مثل هذه العملة وإعادة تسمية فئاتها هو التأكيد على قوة الاقتصاد العراقي اذ هبط معدل التضخم من (150%) في أواسط التسعينات من القرن الماضي الى مايقارب (53%) عام 2003 ، وعلى اثر ذلك ستعود العملات المعدنية الى الاستخدام الواسع ويصبح الدولار = 1200 فلس عراقي جديد وهذا يعيد الى الازهار العصر الذهبي لاقتصاد العراق في أوائل السبعينات في القرن الماضي (٣).

وهنا يجب التأكيد على مسألة غاية في الأهمية ، انه في حالة ازالة ثلاث اصفار من العملة يجب ان لا يمس ذلك القيمة الحقيقية لها على ان يتم التداول في العملة القديمة وسحبها تدريجياً .
علما ان العراق شهد تضخماً كبيراً وبشكل تدريجي منذ نشوب الحرب مع ايران في بداية الثمانينات من القرن الماضي وما أعقبها من حصار وغزو وتحت اضافة الازهار كنوع من السيطرة على السوق العراقية ما ادى الى تضاعف الكتلة النقدية عدة مرات .

ويلاحظ ان هناك انقساماً بين الاقتصاديين بين معارض ومؤيد لحذف الازهار من العملة الوطنية العراقية وسنحاول التعرف من خلال البحث عن هذه الآراء المتباينة ، مع تبني الرأي القائل ((ان عملية رفع الازهار بحاجة الى تأن ونشر الوعي بين المواطنين بهذا الشأن وان يكون التغيير تدريجياً وليس بشكل مفاجئ حتى لا يؤثر على قيمة العملة الجديدة المراد طرحها في السوق .

ثانياً: تطور ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي:

التضخم في الاقتصاد العراقي ظاهرة مركبة لم تتشكل بفعل عامل واحد وإنما ظهرت كنتيجة لتفاعل عوامل عدة نقدية وحقيقية ، ترتبط بالاختلالات الهيكلية في القطاع الإنتاجي ، كنتيجة لتدهور الذي أصاب قطاعاته الإنتاجية ولاسيما قطاع الزراعة والصناعة التحويلية . ولمعرفة الأسباب الحقيقية التي ساهمت في استفحال ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي ومراحل تطورها لابد لنا من معرفة مفهوم التضخم واهم خصائصه وأثاره الاقتصادية وعوامل استفحاله .

فمفهوم ظاهرة التضخم تعني ((الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ، وهو حركة مستمرة باتجاه تصاعدي في المستوى العام للأسعار سواء اكان هذا الارتفاع ناتج عن زيادة في كمية النقد بحيث تجعل التيار النقدي اكبر من التيار السلعي ام انه ناتج عن ارتفاع تكاليف الانتاج او ناتج عن وجود فائض في الطلب الكلي)) .

أما بالنسبة لخصائص التضخم فتتمثل ب(٤) :

- ١- التضخم ظاهرة معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد ، فهي لا تقتصر على عامل واحد و إنما هي نتاج لعوامل عديدة قد تكون متعارضة فيما بينها .
- ٢- التضخم ناتج عن اختلال العلاقات السعرية بين الأسعار النسبية (أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية) وبين أسعار عناصر الإنتاج (الإرباح ومستوى الأجور) وهذا الاختلال سينعكس أثره بشكل ارتفاع في مستوى الأسعار .
- ٣- التضخم يعني في الحقيقة انخفاض القوة الشرائية لحاملي النقود .

بعض الاقتصاديين يبنون نظريتهم بخصوص التضخم على الدلائل التاريخية التي تشير الى ان التضخم كان يترافق مع الزيادة في الخزين النقدي ، والمثال التقليدي للعلاقة بين التوسع النقدي والتضخم هو تدفق الذهب والفضة الى أوروبا كنتيجة للغزو الاسباني للأمريكتين . أما في العراق ، فيعد العصر الذهبي (750 - 809م) الذي شهد ازدهارا اقتصاديا وتحسنا في مستويات لمعيشة ، عرف العراق انحطاطا اقتصاديا شاملا تحت حكم (الالخانيين) في القرنين الثالث عشر والرابع عشر فالطلب المتدني نتيجة تقلص حجم السكان وتعويض العمليتين الذهبية والفضية لابد ان يكون قد تسبب عنه انخفاض مستمر بالأسعار ومن ثم تعرض النظام النقدي لتغيرات عدة وأزمات ، وفي محاولة لمعالجة تلك الأزمات تم إصدار عملة ورقية عام 1924 لكنها لم تحقق النجاح المطلوب فتوقفت الطباعة وتوقفت معها الفعاليات الاقتصادية واستمرت الأسعار على أثارها بالانهيار ان العراق ليس البلد الوحيد الذي يعاني من التضخم الاقتصادي ، اذ انه لدى اغلب دول العالم ، وربما لاتوجد دولة في العالم تخلو من ارتفاع في الأسعار انطلاقا من حقيقة مفادها أن الأسعار لاتعود الى الوراء علاوة على ذلك لا يوجد نمو اقتصادي بدون تضخم ، والسؤال هنا متى يكون التضخم مشكلة اقتصادية ؟

للإجابة على هذا السؤال نقول انه اذا كان معدل التضخم بحدود (3%) سنويا فلا توجد مشكلة وربما يكون مرغوبا لتحفيز النمو الاقتصادي ، ولكن عندما يتجاوز (11%) سنويا يعد جامحا وتكون لها آثار سلبية اقتصادية واجتماعية لابد من معالجتها .

وان الارتفاع في الأسعار في الاقتصاد العراقي نجد ان الطلب الكلي في تزايد مستمر نظرا لتزايد الاتفاق الحكومي على الرواتب والأجور والدعم وشراء السلع والمستلزمات التي تشكل نسبة كبيرة من الاتفاق الحكومي والتي اغلبها نفقات استهلاكية مما يعني زيادة في ضخ النقود في الاقتصاد ، في الوقت الذي لا يقابل ذلك سحب النقود من الاقتصاد من خلال الضرائب والرسوم وعوائد السلع والخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين . اما من ناحية العرض الكلي فان القطاعات الانتاجية في الاقتصاد العراقي كالزراعة والصناعة والإتشاءات مازالت تعاني من التراجع لأسباب كثيرة مما أدى الى ضعف معدل النمو في العرض المحلي . ان هذا الاختلال جعل معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي مرتفعة وهذا في غير صالح المواطن العراقي والاقتصاد العراقي .

إذ لا بد من إعادة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي لتجنب مساوئ التضخم ونحافظ على القوة الشرائية لدخول المواطنين .

وحتى وقت قريب جدا سواء في العراق أو في البلدان الأخرى ، كان عرض النقد يتقيد بكمية الذهب الذي يحفظ بها البنك المركزي قانونا كغطاء للعملة ، ومع ذلك فإن تاريخ التضخم في العراق بالمفاهيم الحديثة ليس بعيدا ، وربما يكون العام 1939 أول سنة تتوفر عنها الإحصاءات عن الأسعار وتكاليف المعيشة ، فقد ارتفع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة للعمال غير الماهرين في بغداد الى أكثر من اربع مرات خلال فترة الحرب العالمية الثانية والسنوات القليلة التي أعقبها برغم أن العراق لم يكن مشاركا بالحرب بصورة مباشرة ، وكان هذا الارتفاع شديدا على أصحاب الدخل المحدود مما دفع بالحكومة الى زيادة رواتب وأجور العاملين لديها عام 1948 ، وقد رافق الارتفاع في معدل التضخم زيادة في عرض النقد بلغت نحو (ثمانى) مرات خلال المدة نفسها (٦).

فمنذ عام 1950 وخلال العشرين سنة اللاحقة لم ترتفع الأسعار بأكثر من مرة واحدة ، بيد انه ليس هناك ما يضمن بقاء الأسعار على النمط نفسه ، فقد كان الرقم القياسي لسعر المستهلك يتبع التغيرات في مناهج الاستثمار والخطط الاقتصادية من حيث التوسع والانتكماش ومن ثم فإن الأسعار كانت بشكل عام تميل الى التحرك بالاتساق مع المستوى العام للنشاط الاقتصادي ، وهكذا فإن الأسعار تميل الى الارتفاع في مدة الانتعاش وتنخفض في مدة الركود ، ومن ثم فإن معدل الاتجاه في نمو الأسعار يكون صفرًا تقريبا ولا يشكل التضخم في هذه الحالة تهديدا جديا . غير ان هذا الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار لم يمكث طويلا فقد تعرض الاقتصاد الى صدمات خارجية بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية مما أدى الى ارتفاع الرقم القياسي لسعر المستهلك مرتين خلال الفترة (1973 - 1980) وللتقليل من اثر هذا الارتفاع على أصحاب الدخل المحدود فقد قامت الحكومة بزيادة رواتب وأجور العاملين في القطاع العام في الاعوام 1974 ، 1979 ، 1980 ، اي انه في عقد السبعينات من القرن الماضي ، عرف العراق الأنواع البسيطة من التضخم الزاحف الذي يرافقه عادة عملية النمو الاقتصادي ، إلا انه تعرف على كل انواع التضخم بما في ذلك الأكثر فتكا خلال العقدين الثمانينيات والتسعينيات ويرجع ذلك الى أسباب عدة كانت وراء ذلك والتي أدت الى تعميق الاختلالات الهيكلية وتدمير جهود التنمية ، فرغم غنى العراق بالموارد المادية والبشرية إلا انه شهد خلال تلك الحقبة من تاريخه زيادة في الأتفاق على الحروب والأنشطة الأمنية والعسكرية ، و الإهمال شبه الكامل لعملية التنمية وعملية الإصلاح الاقتصادي .

ففي عقد الثمانينيات ازداد الرقم القياسي لسعر المستهلك وارتفع نحو (300) مرة خلال المدة (2002 - 1991) ، كما موضح بالجدول (١) وقد وضعت الحكومة في محاولتها لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية مجهودات اضافية على طاقة الاقتصاد من خلال شراء الاسلحة والمعدات ودفع رواتب العسكريين ، وفي مثل هذا الاقتصاد المنهك ، فان النفقات الحكومية الاضافية لا بد ان يكون لها شان في رفع أسعار الناتج وهذا أدى الى حدوث التضخم (٧).

اما بعد عام 2003، فعلى الرغم ما شهدته هذه المرحلة من تطورات اقتصادية عدة في مقدمتها رفع الحصار الدولي والتخلص من نسبة كبيرة من الديون الرسمية - والتوقف عن سياسة طبع النقود لتمويل العجز في موازنة الحكومة . الا ان هناك عوامل جديدة قد برزت وساهمت في استفحال ظاهرة التضخم بشكل اكبر من اهمها :-

- التدهور المستمر في الملف الامني بسبب ضعف القانون والعجز عن وضع حد لهجمات الارهابية والعصابات الاجرامية
- الاخفاق في عملية اعادة اعمار البنية الانتاجية ومشاريع البنية الاساسية والخدمات العامة المخربة ولاسيما في مجال صناعة تصفية النفط وقطاعات الكهرباء والمياه والصرف الصحي .
- ارتفاع معدلات الفساد المالي والاداري بين الموظفين الكبار
- لم يتحقق اي تقدم مهم في عملية النمو الاقتصادي والتشغيل وتحسين مستويات المعيشة ولاسيما في المحافظات الجنوبية

وساهمت تلك الاخفاقات في تعميق الاختلالات السابقة في الهيكل الانتاجي واستفحال ظاهرة التضخم ، وقد ارتبط ذلك الاخفاق بتدهور عملية انتاج المشتقات النفطية ، فضلاً عن اتساع نطاق العمليات الارهابية وتدهور الوضع الامني وخاصة عمليات التخريب التي لحقت بالبنية الانتاجية والبنية التحتية ولاسيما قطاع الماء والكهرباء .

وتركت هذه العوامل اثارها على جميع القطاعات التي لها صلة بحياة الناس اليومية كالصحة والتعليم والخدمات البلدية وعدم تخصيص المبالغ الكافية لاعادة اعمار البنية الانتاجية والبنية التحتية (٨) ، وكان الوضع اكثر تفاقمًا في قطاع الصناعة التحويلية والزراعة ، ومن الطبيعي ان ينعكس ذلك بشكل ركود نسبي في مجموعة الأنشطة السلعية المسؤولة عن زيادة حجم العرض الانتاجي الحقيقي وانتعاش في مجموعة الأنشطة الخدمية المغذية للطلب الفعلي ، كما انعكس هذا الاختلال ايضا على عدد غير قليل من العلاقات الاقتصادية فاختلفت العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ومن ثم العلاقة بين العرض والطلب فضلا عن الاختلال الموروث من النظام السابق بين الرأسمال الانتاجي المباشر والرأسمال الاجتماعي الذي تعيق بسبب عمليات التخريب ، كما تعمق الاختلال بين القدرات المحلية على تحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية من جهة وبين التبعية للاقتصادات المتقدمة من جهة اخرى . واخيرا انعكست الاختلالات السابقة على مستويات الاسعار بالتضخم المفتوح ، وعلى الموارد البشرية بالهدر والتخلف وتدهور الانتاجية .

وقد أشارت تقديرات البنك المركزي العراقي ان معدل التضخم السنوي للمدة من (2003 - 2007) كان ما يقارب (35.9%) وفي عام 2008 بلغ التضخم في العراق 12% واستمر التضخم بالانخفاض حتى وصل عام 2010 الى 2.2% وفي عام 2011 بدء بالتزايد اذ تشير التقديرات بانه وصل الى اكثر من 5% ولا يبدو من خلال هذه الأرقام بأنه هناك ارتفاعات مستمرة بالأسعار بحيث تقول انه يتطور الى تضخم جامح اذ استطاع البنك المركزي من استخدام سياسة تقوية حكيمة خلال السنوات الماضية او ما بعد التغيير من عام 2003

وحتى الوقت الحالي بحيث استطاعت ان تحارب التضخم علما ان التضخم في العراق هو موروث من النظام السابق بالاضافة الى انه تضخم مستورد (٩) .

لقد استخدم البنك المركزي ادوات السياسة النقدية في كبح جماح التضخم من خلال رفع سعر الفائدة اذ وصلت الى (20%) فامتصت السيولة النقدية . اما الان انعكست هذه السياسة على القضاء على معدلات التضخم العالية بعد ان كانت سياسة متشددة توسيعية عملت الان على تخفيض سعر الفائدة الى (4%) بالنسبة للبنك المركزي وهذا واحد من العوامل المهمة التي سادت على استقرار الدينار العراقي فضلا عن خطوة الاحتياطات النقدية للبنك والتي وصلت الى اكثر من (40) مليار دولار وهذا ايضا عزز من قيمة الدينار العراقي .

ان التضخم اليوم وصل الى اقل من (3%) وهذا مؤشر جيد للاقتصاد العراقي عن حالته السابقة اذ كان في الاعوام السابقة قد وصل الى (35%) واليوم ولاول مرة يصل التضخم في العراق الى المرتبة العشرية الواحدة وهذا نجاح حيث انه وبعد ثلاثة عقود كان العراق يعيش في التضخم الجامح .

وهنا نقول هل ان الاقتصاد العراقي قد وصل اصلا الى ازمة تضخم جامح بحيث تستدعي حذف الاصفار ، اي بمعنى ان قيمة الدينار العراقي لم تصل الى درجة خطيرة من التدهور ، ولم يمر الاقتصاد العراقي بدرجات من التضخم الجامح ، كما شهدت بعض الدول التي اقدمت على هذه التجربة مثل تركيا التي حذفت (6) اصفار من الليرة التركية ليصبح كل مليون ليرة تساوي ليرة واحدة بل بالعكس نرى ان التضخم في الاقتصاد العراقي بدء يأخذ معدلات معتدلة جدا خاصة بعد عامي (2005،2006) والتي شهدت موجات تضخم عالية .

ان الاوضاع الاقتصادية في العراق في حالة غير مستقرة ، وان ايرادات الدولة تعتمد على القطاع النفطي المرتبط بالاقتصاد العالمي اي بمعنى ان النفط هو المحول والمحرك الاساسي للاقتصاد العراقي ، لذلك فان قرار رفع الاصفار لا بد ان يتم في ظل بيئة اقتصادية مستقرة ، ومن هذا القرار لا ياتي الا بعد ان تشهد العملة تحسنا واستقرارا في قيمتها ، وكلا الأمران غير متاح في ظل استمرار الاوضاع الاقتصادية وتداعياتها.

(جدول - ١)

تطور معدل التضخم في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠١٠

السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم
١٩٨٠	١٦.١٦	١٩٩٦	١٥.٤٣
١٩٨١	١٩.٦٦	١٩٩٧	٢٣.٣
١٩٨٢	١٣.٤٣	١٩٩٨	١٤.٧٧
١٩٨٣	١٢.١٩	١٩٩٩	١٢.٥٨
١٩٨٤	٧.٨٧	٢٠٠٠	٤.٩٨
١٩٨٥	٤.٢٣	٢٠٠١	١٦.٣٧
١٩٨٦	١.٢٦	٢٠٠٢	١٩.٣٢
١٩٨٧	١٣.٩٧	٢٠٠٣	٢٣.٦
١٩٨٨	٢١.٣٦	٢٠٠٤	٢٧
١٩٨٩	٦.٣	٢٠٠٥	٣٧
١٩٩٠	٥١.٦٥	٢٠٠٦	٥٣.٢
١٩٩١	١٨٦.٥٤	٢٠٠٧	٣٠.٨
١٩٩٢	٨٣.٧٦	٢٠٠٨	١٢
١٩٩٣	٢٠٧.٦٢	٢٠٠٩	٢.٧
١٩٩٤	٤٩٢.١٥	٢٠١٠	٢.٢
١٩٩٥	٣٥١.٣٩	2011	5.7

المصدر:- من اعداد الباحثين بالاعتماد على إحصاءات البنك المركزي العراقي ، نشرات متفرقة

ثالثا : اتجاهات الجدل في مسألة حذف الاصدار

هناك اتجاهان في الرأي بشأن هذا الموضوع ، فهناك المتحمس لمشروع حذف الاصدار ، لما سينجم من اثر نفسي لدى المواطن من خلال تقوية عملته واعتمادها بشكل واسع بدلا من العملة الأجنبية والتي تم تشهد إقبالا لما تمتاز به من قيمة مرتفعة وسهولة في الحمل ويستند على عدد من الحجج منها ان صعوبة التزوير اي ان هذه العملية ستحد من حجم الكتلة النقدية وتسهل عملية التداول في العملة ، كما ان عملية رفع الاصدار ستسهم في رفع قيمة العملة ويقلل من نسبة الطلب على العملة الصعبة التي تمتاز بالقوة ومن ثم يؤدي الى اعادة التوازن بين القيمة المحلية والأجنبية للعملة وسيعطيها قوة سوقية في الداخل وكذلك في الخارج وهذا من شأنه ان ينعكس ايجابا على مجمل الاقتصاد الوطني .

أما الاتجاه الآخر الذي يمثل المعارضين لهذه العملية ، فأنهم يقللون من أهمية هذا الإجراء ويعدونه إجراءا شكليا وتغيرا في التسمية فقط لا ينعكس على التداول وحتى على قيمة العملة ويرون بان الدينار سيفقد قيمته ويعتمدون في ذلك على مؤشر الأسعار في السوق المحلية مبينين انه من خلال الارتفاع التدريجي للأسعار سيؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم ، وحتى ان قام البنك برفع الاصدار سترتفع الأسعار ويرتفع معدل التضخم وتضطر الى إعادة نفس العملية مرة أخرى .

لذلك يرى المعارضون تاجيل هذه العملية في الوقت الحالي لانها ستخلق ارباكا في السوق العراقية وستكلف البنك المركزي مبالغ طائلة من خلال عملية السحب والطبع والاستبدال خصوصا ان مية العملة

المتداولة في السوق العراقية حالياً تقدر بحدود (30) ترليون دينار مقارنة عما كانت عليه عام 2004 والتي بلغت (4) ترليون دينار منوهين الى ان التوجه لدعم استقرار السوق والعملية الوطنية سيكون أفضل وأجدي من استبدالها بقيمة جديدة وعملة أخرى في الوقت الحاضر ولأجل الاطلاع على هذه الآراء سيتم تناولها بشكل مفصل .

رابعاً: رأي البنك المركزي العراقي:

يرى البنك المركزي بأنه مستعد لحذف الاصفار من العملة المحلية لافتاً في الوقت نفسه الى ان تلك الاصفار التي تمت اضافتها للعملة العراقية خلال الفترة الماضية شكلت كتلة نقدية كبيرة ، وقال مستشار البنك المركزي العراقي الدكتور مظهر محمد صالح ، ان هذا المشروع يعد مشروعاً ستراتيجياً وانه ليس له تأثير على القوة الشرائية او مدخولات المواطنين بل سيعزز من قيمتها ويقوي علاقات العراق الاقتصادية مع الدول الاخرى ،بالاضافة الى انه سيساهم بتقليل كلفة المعاملات ويقلل من حمل النقود وان الايجابيات التي تنطوي عليه اكثر بكثير من سلبياته المحتملة (١٠).

وأكد ان العراق مقبل على انتاج (6 - 12) مليون برميل نفط يوميا وهذا سينعكس على التنمية ويرفع من قيمة الدينار العراقي ، كما ان هذه العملية تؤدي الى تحسين ادارة نظام العملة في العراق كون النظام الحالي يعد نظاماً متخلفاً ولا يتناسب والتطور الحاصل في العالم بهذا المجال ، كما ان التقدم الاقتصادي الذي يشهده العراق مستقبلاً يحتاج الى نظام ادارة عملة جديد يتناسب مع الازدهار المتوقع في البلد . وضاف صالح ان هذا المشروع سوف لم يتم مالم يتحقق ازدهار في الاقتصاد العراقي وفي حال لم يتحقق هذا الامر فلا قيمة أصلاً للمشروع حسب تعبيره .

واشار ان هذه الخطوة تعتبر من الوظائف الاستراتيجية للبنك ، وان الاصفار التي تمت اضافتها للعملة العراقية خلال الفترة الماضية شكلت كتلة نقدية كبيرة بلغت (4) ترليون ورقة نقدية من فئات العملة العراقية بقيمة مالية بلغت (27) ترليون دينار عراقي بعد ان كانت (25) مليار دينار في عام 1980 مشيراً الى ان العراق غير قادر على ادارة هذه الكتلة لانه بلد صغير حيث ان كثرة الاموال المتداولة في السوق العراقية ادت الى حصول أرباك في التعاملات التجارية الضخمة وفي عمل المصارف .

و أضاف ان البنك لديه الاستعداد لحذف الاصفار من الدينار العراقي مشيراً الى ان حذف الاصفار هي قضية وطنية تحتاج الى تشريعات خاصة ، على الرغم من ان البنك المركزي العراقي يعتبر اصلاح نظام ادارة العملة من صلب عمله ولن حذف الاصفار تعد من الوظائف الاستراتيجية للبنك المركزي العراقي .

خامساً: الآراء المؤيدة والمعارضة في الأوساط الأكاديمية والبحثية:

الاقتصاديون والمهتمين بالشأن الاقتصادي والمؤيدين لهذا المشروع منهم الباحث الاقتصادي من يرى ، ان مشروع حذف الاصدار يؤدي للنهوض بقيمة العملة المحلية في التداول الاقتصادي الخارجي والداخلي وهو يعد مشروعاً استراتيجياً يهدف الى تقليل معدلات التضخم الذي تعانيه الأسواق العراقية ، كما انه سيحرر الاقتصاد العراقي من القيود .

واشار اخر ان حذف الاصدار من العملة يؤدي الى سهولة تعامل المواطن فان الكتلة النقدية سوف تهبط من (25000) الى (15) مليار دينار اي مايعادل (3%) من نسبة التضخم الامر الذي يعمل على انعاش الاقتصاد العراقي .

وذكر احد الباحثين وفي طار كلامه عن هيكلية الاقتصاد العراقي بأن حذف الاصدار يدخل في اطار هيكلية الاقتصاد العراقي التي اوصى بها صندوق النقد الدولي ، اذ ان الغاية الأساسية من هذا الموضوع تكمن في تقليص حجم الكتلة النقدية في التعاملات المالية لدى الاسواق والمعاملات والافراد في الدينار العراقي . واذن ، تعد هذه الخطوة من الخطوات الايجابية تجاه الاقتصاد حيث أنها لم تكن جديدة على الواقع الدولي والإقليمي وتم تغييرها في الكثير من الدول وتشكل خطوة ايجابية نحو التقدم الاقتصادي لتلك الدول . و فكرة حذف الاصدار لا تشكل اي اخطر على العملة النقدية وارتفاع الاسعار فيما لو تم التعامل مع هذا الموضوع بشكل منظم (11) .

وقال احد المهتمين بان عملية حذف الاصدار من العملة تعد من الأمور التي تدخل في اطار التعاملات الإدارية أكثر من غيرها ، ولها أهمية حسابية مؤثرة اتجاه التعاملات الاقتصادية والإنتاجية على حد سواء نحو الأمام . وبين ان تغيير العملة يعد من المسائل الرقمية التي يتم فيها تغيير العملة في الأرقام فقط ، أما التخوف و الانعكاسات السلبية منها يدخل في أمور الغش والتلاعب من قبل بعض الافراد والتجار كعدم التعامل بها ورفع الأسعار بسبب عدم أدراك الناس لها ويبقى هذا الموضوع مؤقتاً ويمكن معالجته من قبل الجهات المعنية والمختصة بهذا الشأن .

وشدد البعض على ان تغيير العملة سيؤدي الى ارتفاع أسعار السلع والخدمات مع البدء بتغييرها ، لان هذا الموضوع مرتبط بالعملة التداولية للأفراد إذ أنها لا تعني إعادة هيكلية العملة أو التقليل من قيمتها النقدية ، فتغيير العملة لها عامل نفسي ايجابي ، حيث يشعر المواطن بكبر حجم الدينار مما يزيد من القدرة الشرائية لها فضلاً عن أن الدينار العراقي سوف تكون له أهمية وقيمة مالية لدى المستثمرين وذلك من خلال ثبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي حيث يكون حساب المعدات والخدمات التي يمكن ان تستخدم على ارض الواقع الاستثماري بشكل ارخص مما يهيأ بيئة استثمارية ملائمة للاستثمار .

واكد البعض على الآثار الايجابية لذا الإجراء إذ أنه سيعتبر أثراً ايجابية على الاقتصاد العراقي خلال المرحلة المقبلة ، فعملية حذف لا تعني رفع القيمة النقدية للعملة العراقية كما يفهمها البعض ، و حقيقة التغيير الذي سيجري على العملة العراقية سيشمل تغيير القيمة الاسمية للدينار فقط وليس القيمة الحقيقية التي يقاس على ضوئها قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار والذهب . كما أن رفع الاصدار من العملة العراقية سينهض الاقتصاد العراقي وسيؤدي الى زيادة قيمة العملة لدى محدودي الدخل ، والى زيادة القدرة الشرائية للمواطنين كما سيفضي الى التقليل من حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق بنسبة (10%) .

فيما رأى آخرون بضرورة ان يبنى البنك المركزي إستراتيجية جديدة خلال المدة المقبلة لتوعية المواطنين بالتغيير الذي سيحصل بالعملة النقدية ، إذ ان تلك الإستراتيجية ستجنب الاقتصاد العراقي خطر تلاعب التجار بالعملة الجديدة التي ستطرح في السوق (١٢) .

وتبين من وجهة نظر البعض: بان تغيير العملة يخدم الأعمال الإدارية ويسهل من عملية نقل العملة من مكان الى آخر من خلال تغيير الكتلة النقدية لها ، اما الفرق الحاصل بين العملتين هو الحجم والسهولة بالتنقل اما النتيجة واحدة فان القيمة سوف تبقى على حالها وليس له أي تأثير ايجابي أو سلبي على الواقع الاقتصادي للعملة او على مشهد الأسعار ويعد هذا الموضوع عملية أصلحية وما يشكل من خدع للبصر فان الرواتب والأجور سوف تبقى على حالها وبثبات القيمة نفسها ، إذ ان حذف الاصفار من الدينار العراقي عملية ادارية وفنية لا تداعيات لها على مستوى الاقتصاد العراقي .

وأبدى صندوق النقد الدولي ، دعمه للاقتصاد العراقي حال قيامه بعدد من الإجراءات الاقتصادية ، من ضمنها تأهيل المصارف ورفع الاصفار الثلاثة من العملة المحلية وإيفاء الديون والتعويضات التي تقع على عاتق العراق .

ويمكن القول وفقا لرأي معظم هذه المجموعة من الخبراء الاقتصاديين بشأن عملية حذف الاصفار ، بانها ستعود بالعراق الى المدة الاقتصادية الزاهية وستعزز قيمة الدينار لدى صندوق النقد الدولي والمجتمع الدولي وستعالج المشكلات الاقتصادية وفي مقدمتها التضخم ، أي بمعنى انه اذا ماتم رفع (ثلاثة اصفار) من الدينار العراقي فان ذلك سيؤدي الى ارتفاع قيمته الى (1000) مرة محسوبة بالقيمة المرتبية لعدد الاصفار التي تم رفعها ، أي ان علبة السكاكر التي تباع ب (1000) دينار يمكن شرائها بعد رفع الاصفار بدينار واحد ، والإلف دينار الحديثة يمكن الحصول بها على ألف علبة سكاكر .

بمعنى انه من الناحية النظرية وعند رفع (ثلاثة اصفار من الدينار العراقي) ، فان قوته الشرائية سترتفع امام الدولار الامريكي بشكل كبير ليصبح الدولار الواحد يساوي (دينار ونصف) فقط وبذلك فان البضاعة المستوردة من الخارج والتي تبلغ قيمتها قبل رفع الاصفار (1200000) دينار عراقي اي مايعادل (1000) دولار امريكي ، ستصبح قيمتها بعد رفع الاصفار الثلاثة (1200) دينار عراقي اي مايعادل (1000) دولار امريكي ايضا ، وهذا الامر سوف لا يجلب اية آثار سلبية تذكر على المواطن العراقي من الناحية النظرية (١٣) .

وخلاصة القول وحسب راي هذه المجموعة ، بان عملية رفع الاصفار من الدينار العراقي وبشكل مدروس ووفق سياسة نقدية محكمة ستؤدي الى الايجابيات الاتية :-

- رفع القوة الشرائية للدينار العراقي
- رفع سعر صرف الدينار العراقي امام العملات الأخرى
- زيادة ثقة المستثمرين الأجانب بالاقتصاد العراقي
- زيادة ثقة المواطن العراقي بعملته الوطنية

اي ان المؤيدون لهذه العملية يرون بانها ستخلق أثرا نفسيا لدى المواطن من خلال تقوية عملته واعتماده بشكل واسع بدلا من العملة الأجنبية والتي يتم الإقبال عليها لما تمتاز به من قيمة مرتفعة وسهولة في الحمل وصعوبة التزوير فضلا عن رفع قيمة العملة وقلة الطلب على العملة الصعبة .

اما نظرة الاتجاه الأخر والمعارض لعملية رفع الاصفار ، فيعتقد ، ان الدينار سيفقد قيمته ويعتمدون في ذلك على مؤشر الأسعار في السوق المحلية ، اي انه من خلال الارتفاع التدريجي للأسعار سيؤدي لارتفاع معدلات التضخم ، وحتى ان قام البنك المركزي برفع الاصفار سترتفع الاسعار ويرتفع معدل التضخم وتضطر الى اعادة العملية نفسها مرة أخرى . لذا من الضروري تأجيل هذه العملية في الوقت الحالي لانها ستخلق إرباكا في السوق العراقية وستكلف البنك المركزي مبالغ طائلة من خلال عملية السحب والطبع والاستبدال ، و ان التوجه لدعم استقرار السوق والعملية الوطنية سيكون أفضل واجدى من استبدالها بقيمة جديدة وعملة أخرى . وهناك آراء كثيرة ومتعددة معارضة لعملية رفع الاصفار من الدينار العراقي، ان معظم المهتمين بهذا الموضوع لا يختلفون عن اصل الفكرة جيدة او غير جيدة فالكل لديه قناعة بان حذف الاصفار لا بد ان يتم في يوما ما ، ولكن المعارضين يشددون على التوقيت المناسب والجدوى من عملية قد تكلف ملايين الدولارات وقد تحدث إرباكا في السوق المحلية، الذي من البديهي انه ليس بحاجة الى حالة أرباك جديدة .

ويشير البعض الى ان هذه الكمية الضخمة من الاموال قد يصعب تبديلها دون معوقات ، اي لا بد وان يكون هناك مجال لمافيات التزوير لطرح أوراق نقدية مزورة ، كما ان الأموال التي ستصرف على تبديل العملة أرى بان القطاعات التي تهتم المواطن هي أولى بهذه الأموال مثل القطاع الصحي والتعليمي وزيادة القدرة الإنتاجية للبلد واعتماد مصادر جديدة للدخل بديلة عن النفط الذي سينضب يوما ما .

واكد آخرون على ان عملية حذف الاصفار من العملة ستزيد من ظاهرة غسيل الأموال ، وان الحكومة تعمل على اقناع البنك المركزي بضرورة ايقاف العمل على تنفيذ المشروع مبينا ، ان الحكومة بلغت البنك المركزي بوجود مخاطر على الأمن الاقتصادي ، بينما أصر البنك المركزي على حذف الاصفار من العملة المحلية وتابع يقول ، ان هذه العملية تكلف الوقت والجهد للحكومة والبنك المركزي وترفع من مستوى احتيال بعض الجماعات الإرهابية للقيام بتهريب الاموال الى خارج البلاد ، وأشار ان عملية حذف الاصفار عملية اقتصادية صعبة ومعقدة وتحتاج الى ارقام وإحصائيات دقيقة لكافة النشاطات الاقتصادية والعراق لا يمتلك مثلها (١٤) .

ان المراد من عملية حذف الاصفار هو تقليل العملة النقدية حجما ولا اعتقد ان هذه الخطوة يكون لها تأثير على الاقتصاد العراقي الذي يلاحظ عليه حالة الركود والافتقار الى نمو اقتصادي وهذه العملية اذا ما اريد لها ان تؤتي ثمارها فلا بد من خطوة اقتصادية ترافقها خطط اقتصادية واضحة والعملية برمتها تحتاج الى تهيئة والى ابعاد لوجستية من خلال ندوات واجتماعات وورش عمل للمصارف العراقية وللمواطن البسيط كي يكون على وعي بالخطوة كي لا ينخدع ويكون صيدا سهلا لعصابات الابتزاز والضحك على المواطن البسيط ، و ان التضخم لا يعالج بهذه الطريقة أبدا وانما يعالج بدراسات علمية تستطيع ان تنهض بالقطاع الخاص وتقضي على البطالة وتفعّل القطاع الصناعي الحكومي والاهلي وتنهض بالقطاع الزراعي ، فليس مخفيا ان (80%) من السلسلة العراقية تستورد من الخارج وهذا يعني خروج للعملة الصعبة .

وتعد عملية حذف الاصفار من العملة خطوة جيدة ، لكنها تحتاج الى جهود إعلامية أكثر من الجهود الاقتصادية ، و ان السوق ستتعرض للاهتزاز بمجرد اعتقاد المواطن بان حذف الاصفار سيؤثر بشكل سلبي على القيمة الحقيقية للعملة .

و ان البدائل الافضل عن مشروع حذف الاصفار ، واستنادا الى كثير من التجارب الدولية ، ينبغي تحسين الاداء الاقتصادي من خلال اقامة نهضة شاملة في قطاعات الدخل القومي العراقي بحيث يتطور الأداء ايجابيا في القيمة الحقيقية للدخل وليس القيمة النقدية، كما انه من الضروري تنوع مصادر الدخل وعدم الركون الى اعتماد النفط كمصدر وحيد ورئيس ممول للاقتصاد (١٥) .

ان اقدام عملية حذف الاصفار من الدينار العراقي لا تغير من الأمر شيئا كبيرا ، في ما عدا تقليل الكميات الكبيرة من الأوراق النقدية المتداولة في الأسواق ، و ان المشكلة لا تكمن في الاصفار ، بل تكمن في علاقة السياسة المالية والنقدية بالسياسة الاقتصادية العراقية ، وباختلال الاقتصاد العراقي وهشاشة الاوضاع الاقتصادية والامنبة والقلق السياسي الذي يساور الناس بشأن قوة الدينار العراقي ، و أن وضع استراتيجية للتنمية الاقتصادية والبشرية تسمح باستخدام فعال للموارد المالية المتأتية من اقتصاد النفط الخام وتحقيق التراكم الرأسمالي الذي يغني الثروة الوطنية تعد من العوامل الضامنة لتعزيز قوة الدينار العراقي ، كما ان انتهاج سياسة تصنيع سيسهم في تعزيز قوة الدينار العراقي (١٦).

وقد حذر البعض من استبدال العملة دون العمل على دراسة بشكل دقيق من جميع جوانبه وان عملية حذف الاصفار واستبدال العملة ستكون له اثار سلبية على الاقتصاد العراقي ، طالما ان الاقتصاد العراقي حاليا من مشاكل عدة واستبدال العملة ستكون له نتائج سلبية في هذا الجانب .

ان عملية حذف الاصفار من الدينار العراقي اذا ما تمت فعلا لن تكون متغيرا جوهريا في الآلية النقدية او المالية ، مشيرا الى انه سيغدو عاملا نفسيا ، يمكن أن يؤدي دورا ايجابيا في تعزيز مكانة الدينار العراقي ، وبالتالي التداولات الاقتصادية ، اذا ما اقترن بسياسات رشيدة وإجراءات متناسقة بين الجهات المالية والنقدية ، ولكنه حذر من مغبة الوقوع بمطب المراهنة على أمور طوبائية واليات دعائية بائسة ، فيستغل المضاربون اللعبة وتأتي النتائج ليس فقط مخيبة وإنما تلعب دورا تخريبيا للأداء الاقتصادي برمته .

ان تطبيق هذا الموضوع في بعض الدول لا يعني بالضرورة نجاحه او ضرورة القيام به على ارض الواقع فان هذا الموضوع يشمل في طبيعته مؤثرات قد تقع على عاتق العملة النقدية اذ يمكن ان يتأثر السوق بهذه العملية بالاضافة الى إمكانية حدوث ارتفاع في الاسعار فان السوق عادة تتأثر بقوى العرض والطلب فان حدوث فجوة اقتصادية بهذا الأمر قد يؤدي الى حدوث مشاكل اقتصادية.

لذا فإن الموضوع بحاجة الى دقة وتنظيم قبل الوقوع بأي خطأ محتمل من جراء تغيير العملة ، وفي الواقع ان هذا الموضوع يعد مطلبا ولكن ليس في الوقت الحالي لان تطبيقه بحاجة الى إمكانات متنوعة من قبل البنك المركزي وتهيئة واستعداد وتقبل المواطن واستيعابه للعملة الجديدة .

خامسا : ما ينبغي ان يكون :

يسعى البنك المركزي الى حذف ثلاثة اصفار من العملة المحلية كإحدى اجراءاته لمعالجة بعض المشاكل النقدية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ، ورغم عدم وضوح نيته بهذا الاتجاه وتضارب تصريحاته بين

التأكيد تارة والرفض تارة اخرى ، الا أننا نشك بالتبريرات التي اشار اليها وبقدرة الاجراءات في معالجة هذه المشاكل وحجم الانعكاسات السلبية التي سيخلفها تطبيق مثل هذه الاجراءات .
علما ان تبرير البنك المركزي العراقي وإقدامه على اتخاذ مثل هذا الاجراء هو معالجة مشكلة التضخم الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي وتعزيز قيمة العملة الوطنية وزيادة التداول بها لتقليل ظاهرة (الدولار) وتقليل حجم الاصدار النقدي وتقليص كتلتها .

ان معالجة المشاكل المطروحة بمثل هذه الاجراءات يعني التفريد وحيدا خارج السرب ، فلم تعهدها النظريات الاقتصادية ولا تجارب الدول التي مرت او تمر في مثل هذه الظروف ، وغالبا ما تستخدم الدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية اجراءات لخفض قيمة عملتها وليس العكس ، بل ان الكثير من الدول تحتفظ بقيمة منخفضة لعملتها مثل الصين ذات الاستقرار السياسي والاقتصادي ومعدلات النمو المرتفعة ولن تنتهيها الضغوط الغربية من الرضوخ لمطالبهم ورفع قيمة عملتها ، واليابان ذات الاقتصاد القوي تحتفظ بقيمة منخفضة (للين) مقابل الدولار وغالبا ما تتخذ اجراءات للحد من ارتفاع قيمة عملتها المحلية مقابل العملات الأخرى للاحتفاظ (بمزايا القيمة المنخفضة للعملة) ، فالتضخم وانهار قيمة العملة الوطنية والدولرة وزيادة حجم الاصدار النقدي ماهي الا انعكاسا ونتيجة حتمية للسياسات الفاشلة التي اتبعها البنك المركزي ، وان رفعه المستمر لقيمة العملة المحلية (الوطنية) هو الذي ادى الى زيادة النقد المتداول وخلق مشكلة التضخم في الاقتصاد العراقي (١٧) .

اذا فوجود التضخم في الاقتصاد العراقي يعني فشل السياسة النقدية في تحقيق اهم اهدافها وهو الاستقرار العام في الاسواق وهذا يؤدي حتما الى التوجه الى عملة اكثر استقرارا واكثر قبولا في الاسواق فينتج عن ذلك سياسة (الدولار) ، بذلك فان الإجراءات المقترحة هي إجراءات بعيدة عن المعالجات الحقيقية للمشكلة ، ولن ترفع من قيمة العملة الوطنية الحقيقية وستزيد من تدهورها .

وان رفع سعر صرف الدينار العراقي اقتصاديا وماليا يتطلب جملة من الاجراءات والتدابير الاقتصادية والمالية تقضي الى نتائج اقتصادية ايجابية وتتمثل بالمؤشرات النقدية والمالية والتجارية والسياسية والامنية وهي حجم الاحتياطات النقدية وثقل الديون الخارجية ومركز الميزان التجاري وميزان المدفوعات والميزانية العامة ونسبة التضخم ومستوى الاستثمارات وحجم الانتاج الزراعي والصناعي والظروف الامنية .

ان عملية حذف الاصفار من الدينار العراقي لن تعالج الازمة الاقتصادية التي يعاني منها اقتصاد العراق احادي الجانب الذي يعتمد على النفط بشكل اساسي وفي مقدمتها تدني المستوى المعاشي واستنزاف الفساد المالي والاداري في اغلب مفاصل الدولة وضعف الانتاج الزراعي والصناعي وكذلك استفحال ظواهر الفقر والبطالة والهجرة اضافة لتردي الاوضاع الامنية ... الخ ، ان مثل هذه الظروف الصعبة المحيطة بعراقنا اضافة لتعقيدات الاقليمية والدولية السياسية والاقتصادية والامنية والاجتماعية بسببها لا يمكن الحديث عن اقتصاد متين ودينار متعافي بدون معطيات اقتصادية ومالية حقيقية ، لذلك يجب العمل على تحقيق المعادلة الاقتصادية التي أثبتت صحتها وهي (ان قوة العملة تتأني من قوة الاقتصاد) لا من عدد وحدات النقد الاجنبي المعادل لها .

لذلك فان عملية حذف الاصفار ينبغي ان تاخذ في الاعتبار مجموعة حقائق مرتبطة بطبيعة الاقتصاد العراقي وفي مقدمتها الاختلالات الموروثة واعتماد الاقتصاد بالكامل على عوائد تصدير النفط الخام وكذلك

الاعتماد شبه الكامل الاسواقه على الاستيراد السلع الغذائية والاستهلاكية والوسيطه والرأسمالية ، الى جانب ضعف دور القطاع الخاص في الاقتصاد مؤسسات الدولة ولا سيما الهيئات الحكومية (الضرائب ، الكمارك ، الاجهزة الرقابية ، تنظيم الاسواق ، مكافحة الجريمة الاقتصادية ، ... الخ) فضلاً عن ضعف الخبرات المالية والنقدية والمصرفية امام مهمة الإمساك بزمام الاقتصاد وأدارته بكفاءة ، هذه الحقائق اذا كانت موجودة فان عملية استبدال العملة بعد حذف الازفرار الثلاثة ستكون مجرد (اجراء اداري شكلي) لا يكون له تأثير يذكر في الاقتصاد سوى الاضطراب في الاسواق وفسح المجال للمضاربين وزيادة معدلات التضخم الحقيقية (١٨) .

ان المكاسب المتوقعة من حذف الازفرار تكاد تنحصر بالجانب النفسي المتمثل بالرغبة في عملة ذات سعر صرف مرتفع ، وهذا الارتفاع يدخل الفرحة الى قلب العراقي ، فرحة عودة الدينار الى ماضيه الزاهر . ولكن هذه الفرحة لا تخفي فناعته بان عملية شطب الازفرار لن تعالج الازمة الاقتصادية التي يعنى منها خاصة هبوط مستوى المعيشة والبطالة وتردي الخدمات الامنية والصحية والتعليمية وخدمات الطاقة وغيرها .

وبالفعل لن يتغير الوضع الاقتصادي عندما يكون سعر صرف الدينار (0.8) دولار (بحذف ثلاثة اصفار) ولن يتغير حتى وان اصبح الدينار العراقي يعادل (8) دولارات ، لان هذه القيم التعادلية لم تنجم عن معطيات اقتصادية كما كان حال السبعينات بل عن مجرد قرار رسمي .

وتجدر الاشارة الى ان البنك المركزي تخلى من الناحية العملية عن نظام الصرف الثابت ليتبنى التعويم . ولم يعد البنك يتدخل في اسعار الصرف التي أصبحت خاضعة للسوق ، لذلك لا حكمة من التثبيت بتعادل الدينار الواحد بدولار واحد او اي سعر اخر .

يجب العمل على اقناع العراقيين بان قوة العملة تتاتي من قوة الاقتصاد لا من عدد وحدات النقد الاجنبي المعادل لها . في اليابان هناك اوراق نقدية من فئة عشرة الاف ين اي حوالي مائة دولار ، ولا يجد اليابانيون فائدة من حذف صفرين من عملتهم يصل سعر صرف الين الى دولار .

ان عملية تقليص الكتلة النقدية من (24.2) تريليون دينار الى (24.2) مليار دينار كما جاء بتدبير البنك المركزي من حذف الازفرار ، سينعكس ذلك مباشرة على القيم الاسمية للمرتبات والاسهم والسندات والاسعار . وقد يقود حذف الازفرار الى شعور المرء بالفقر ومن ثم قد يؤدي هنا الشعور الى تقليص الاستهلاك ، الامر الذي ينعكس سلبا على الوضع الاقتصادي الكلي للبلد ، وخاصة في الفترة الاولى من عملية حذف الازفرار .

اما بالنسبة الى حذف الازفرار بانه يعالج مشكلة التضخم ، فتدل تجارب الدول على ان ازالة الازفرار عن العملة لا تقود الى معالجة التضخم ، ففي زيمبابوي تم حذف ثلاثة اصفار من دولار زيمبابوي (اسم العملة المحلية) عام 2006 ولم يهبط مؤشر التضخم بل باتت الاسعار ترتفع بنسبة (250%) بالساعة حتى بلغ سعر رغيف الخبز (مليون دينار زيمبابوي) علما بان هذا الارتفاع لا علاقة له بحذف الازفرار بل بمعطيات اقتصادية تتعلق بالعرض والطلب . واستمرت الاسعار بالارتفاع وكثرة مرة اخرى لعملة اخرى حتى بلغت القيم الاسمية للاوراق النقدية بالتريليونات وفي عام 2008 اقدمت السلطات على حذف (عشرة) اصفار من دولار زيمبابوي (١٩) .

ولكن الامر لم يصل الى هذا الحد في العراق بفعل ايرادات النفط ، لكن طبيعة المشكلة واحدة ، وهي ان حذف الازفرار لا يعالج التضخم لانها ليست سببا بل نتيجة له .

وكذلك الحال بالنسبة للسودان التي حذفت صفرين من عملتها عام 2007 وبوليفيا حذفت ثلاثة اصفار من عملتها عام 2008 وحذفت كل من رومانيا و ايران أربعة اصفار من عملتها عام 2005 و 2011 وقامت تركيا بشطب ستة اصفار من عملتها عام 2005 وغيرها من الدول ، لكن قيمة عملة هذه الدول لم تتحسن بشكل ملموس وواضح ومؤشر التضخم المالي لم ينخفض فيها لان التضخم لم يكن سببا بل نتيجة فلم يعد لهذا الحذف فائدة تذكر ، والخلاصة ان حذف الاصفار من الدينار العراقي لا يختلف كثيرا عن تجارب هذه الدول التي لم ينفع حذف الاصفار من عملتها في رفع قيمة عملتها او تخفيف التضخم المالي فيها .

ان ما يحدد قيمة العملة العراقية مرتبط بوضع الاقتصاد ككل ، فحالة موازنة الخارجية من عجزا وفائض تعد من اهم العوامل ، فوجود العجز في الموازين الخارجية يساعد في انخفاض قيمة العملة من خلال زيادة الطلب على النقد الاجنبي لمي يسد العجز الحاصل والالتزامات المترتبة عليه والتي تكون بالنقد الاجنبي ، هذه العملية (اي زيادة الطلب على النقد الاجنبي) هي التي تؤثر مباشرة في تحديد قيمتها ووضعها الاقتصادي . وبالمحصلة فان طريق العملة لتقويتها يعتمد على جملة عوامل تصب في نهاية في تقوية وتنمية الاقتصاد وقطاعاته .

اما بالنسبة الى كلفة حذف الاصفار من الدينار العراقي التي قد يتحملها الاقتصاد العراقي ،فانه لا توجد بيانات رسمية عن كلفة الاوراق النقدية العراقية التي حاليا تطبع في بريطانيا والتي تتولاها شركة (ديلارو) ، ولكن من المعلوم ان المعدل العام لكلفة الورقة النقدية في بريطانيا هي (7) سننات امريكية ، ومن هذا يمكن معرفة الكلفة الاجمالية عن طريق عدد الاوراق المتداولة وكلفة كل ورقة ، اذ ان المجموع الكلي لهذه الاوراق والتي عددها هو (4) مليارات ورقة ، ومن ثم تصبح كلفة طباعتها (289) مليون دولار ، وهذا المبلغ طائل مقارنة بالحالة المالية لملايين العراقيين وهذا المبلغ يعادل استيراد أكثر من (300) ألف طن من الرز (٢٠).

ولما كان المقابل الاقتصادي لاستبدال الدينار يقترب من الصفر تصبح العملية خسارة مالية فادحة .

فضلاً عن وجود الكثير من المساوئ التي قد ترافق هذه العملية والتي تطرقنا الى جانب مهم منها .

لذلك فان إصدار عملة جديدة خالية من الاصفار يتطلب استقرارا سياسيا واقتصاديا وهذا ما حدث في ألمانيا واليابان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية واستقرار أوضاعهما السياسية والاقتصادية وتحقيقها نحو اقتصاديا متصاعدا ، اما في وضعنا هذا فالعملية ستكون اشبه بالوضع في تركيا التي حذفت (6) اصفار من عملتها ، او لبنان التي حذفت (3) صفر من عملتها ، الا انه وبسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي عادت الاصفار تدريجيا للظهور من جديد .

لذلك فان مقترح البنك في هذا المجال يعد إجراءً عقيماً وبعيداً كل البعد عن المعالجة الحقيقية للمشاكل الاقتصادية المستعجلة التي يعاني منها العراق .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

- ١- ان الاقتصاد العراقي اقتصاد احادي الجانب يعتمد على النفط بشكل اساس فضلاً عن ان الجانب الانتاجي ضعيف جدا وهو مستورد صافي كثير من السلع والخدمات .
- ٢- يعد التضخم في العراق ظاهرة مركبة ساهمت بها عوامل نقدية وحقيقية لذا فان الاستهداف النقدي لا يحقق النتائج المطلوبة .
- ٣- ان مستويات التضخم في العراق بعد عام 2003 متواضعة ولا تستدعي الاقدام على عملية حذف الاصدار من العملة ، اذ ان الدول التي اقدمت على هكذا اجراء كانت تعاني من تضخم جامح .
- ٤- يتبين ومن خلال الاطلاع على العديد من تجارب الدول في عملية حذف الاصدار بانها لم تحقق نتائج ايجابية في معالجة التضخم على عكس الدول التي تبنت برنامج الاصلاح الاقتصادي كخطوة سابقة لعملية حذف الاصدار .
- ٥- ان قيمة العملة ليس لها علاقة بحذف الاصدار بل تستند الى معطيات اقتصادية حقيقية .
- ٦- يرى المعارضون لعملية حذف الاصدار بانها ستكلف الاقتصاد العراقي مبالغ طائلة فضلاً عن الاربك الذي سيحل في السوق العراقية .
- ٧- يرى المؤيدون لعملية حذف الاصدار بانها تستحق مكاسب للاقتصاد العراقي في مجال اصلاح وادارة العملة وتحسين الوضع الاقتصادي فضلاً عن الآثار النفسية .
- ٨- ان عملية حذف الاصدار تتطلب وجود استقرار امني وسياسي واقتصادي وهذا غير متاح في العراق او في المنطقة الان .
- ٩- النقود الالكترونية تعد بديلاً لعملية حذف الاصدار اذا كان الغرض هو معالجة حجم الكتل النقدية.

ثانياً: التوصيات :

بناء على ما ورد من استنتاجات فهناك مجموعة من التوصيات :

- ١- العمل باتجاه تنويع القاعدة الإنتاجية في العراق لانها مفتاح الاستقرار الاقتصادي
- ٢- ضرورة الاهتمام بالجانب الاستثماري وان يأخذ حيزاً مهماً في الموازنة العامة لاجل تقليل الفجوة بين العرض والطلب ولغرض تحقيق استهداف حقيقي للتضخم سيما وان الاستهداف النقدي لا يحقق النتائج المطلوبة .
- ٣- عدم القيام بعملية حذف الاصفار في الوقت الحالي سيما وان مستويات التضخم تراجعت بشكل كبير بعد عام 2003.
- ٤- ضرورة الاهتمام بالقطاع الحقيقي لأنه مصدر قوة العملة وعدم الاعتماد على الحلول النقدية .
- ٥- ضرورة إنشاء وحدة تنسيق بين البنك المركزي ووزارة المالية والتخطيط بشأن الإجراءات والسياسات التي تتعلق بالاقتصاد العراقي .
- ٦- القيام بسن وتشريع قوانين تنظم عملية خروج العملة (المحلية والاجنبية) الى الخارج
- ٧- عدم القيام بعملية حذف الاصفار الا بعد توفر الوقت المناسب والذي يتطلب توافر استقرار امني وسياسي واقتصادي ، فضلاً عن استعداد نفسي للأفراد والمؤسسات للتفاعل مع هذا الاجراء .
- ٨- القيام بمؤتمرات وندوات توضح اهمية القيام بهذا الاجراء لمختلف مؤسسات وشرائح المجتمع على ان يتزامن مهما جهد إعلامي يوضح مضامين هذا الاجراء لخلق استعداد نفسي مسبق .

هوامش مصادر ومراجع البحث

- ١- وسام الشالجي، تاريخ العملة العراقية منذ عهد الملك فيصل الاول وحتى العهد الجمهوري، شؤون التراث - ٢٠١٠.
- ٢- ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الدينار العراقي القديم (١٩٩٠-٢٠٠٢)، الدينار العراقي الجديد (٢٠٠٣- حتى الان)، ٢٠١٢.
- ٣- مظهر محمد صالح، هل حان وقت حذف ثلاثة اصفار من العملة العراقية، ميدل ايست او لاين، www.middle-east-online.com في ١٤-٩-٢٠١١.
- ٤- صادق طعمه خلف، رفع الاصفار عن العملة العراقية...بين السلب والإيجاب، ج٢، البيئنة العدد ١٣، ١٦٤، ايار ٢٠١٢.
- ٥- هشام احمد، الدينار العراقي وحذف الاصفار الثلاثة، ٢٠١٠: www.aliraqiah.com

- ٦- اسعد العاقولي، حذف الاصفار واستبدال العملة لها اثار سلبية على الاقتصاد العراقي، مجلة اليوم، ٢٠١١، <http://almadapaper.net>
- ٧- كاظم حبيب، حذف الاصفار من الدينار العراقي لا يغير شيئاً-برلين، ٢٠١١.
- ٨- محسن علي حسن ، حذف الصفار من الدينار : علاج للتضم ام خطوه في الاصلاح النقدي، جريدة المدى، العدد ١٧٩٤، ايار ٢٠١٠.
- ٩- انظر الموقع الالكتروني <http://almadapaper.net>، حذف الاصفار من الدينار يحوله الى منافس للدولار، بتاريخ ١٤-٢-٢٠١٠.
- ١٠- سامي الاتروشي، حذف الاصفار من العملة العراقية له اثار ايجابية على الاقتصاد العراقي، جريدة الاتحاد ، www.alitthad.com
- ١١- سلام سميسم، حذف الاصفار وهم ام حقيقه، منتدى العراق للوراق المالية، ٢٠١١.
- ١٢- عبد علي عوض ، ازالة الاصفار ورفع قدره الشرائية للدينار العراقي ، الحوار المتمدن، العدد ٣٠٨٩ في ٩-٨-٢٠١٠
- ١٣- اسامة مهدي، بغداد تتجه لالغاء ثلاثة اصفار من الدينار لتعزيز العملة الوطنية ، لندن ، ٢٠٠٨ ، www.iraqiraq.net
- ١٤- صبيح الحافظ، حذف الاصفار الثلاث من العملة العراقية، الرافدين ، www.Iraqdirectory.com في ٨-٥-٢٠١١.
- ١٥- رافد الكاتب، حذف اصفار العملة العراقية في دوامة المعارضين والمؤيدين ، جريدة الاتحاد ٢٠١١ ، www.alitthad.com
- ١٦- سمير النصيري ، حذف الاصفار من العملة هل هو اصلاح للعملة العراقيه ام وهم نقدي، www.baghadadchamber.com
- ١٧- فارس عمر، حذف اصفار العملة العراقيه بانتظار تشكيل الحكومة وقرار البرلمان ٢٠١٠، www.iraqhurr.org
- ١٨- علاء يوسف ، دعوه لحذف الاصفار من الدينار العراقي ، بغداد، ٢٠١٠ www.aljazeera.net
- ١٩- صابرين علي ، حذف الاصفار... ترشيح ام امتصاص للعملة ، جريدة المدى اليومية، ٢٠١١ <http://almadasupplements.com>
- ٢٠- مظهر محمد صالح، هيكله العملة العراقية : مشروع حذف الاصفار الثلاثة زكلف المعاملات النقدية، جريدة المواطن، العدد ١٦٣٨، ٢٠١٢.